

وتشير ملفات الاتحاد البرلماني الدولي الى ان مشكلة الشرق الاوسط طرحت لأول مرة على منبر الاتحاد البرلماني الدولي في نيسان ١٩٦٨ خلال انعقاد الدورة ١٠٢ لمجلس الاتحاد في دكار . وقد فاز القرار بأغلبية ٨٩ صوتا ضد لا شيء وامتناع ٤ اصوات ، وسر هذا الفوز الساحق ان القرار لا يتضمن أية اضافة الى قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ ، وانما يستند الى تفصيلاته .

ولكن الشيء الذي يلفت النظر هو ان هذا القرار اتبع بقرار آخر فاز فقط بأغلبية خمسين صوتا ضد خمسة وثلاثين مع استنكاف ثلاثة عشر صوتا .

وينص هذا القرار على ما يلي : مجلس الاتحاد البرلماني الدولي : يقرر تشكيل لجنة تحقيق وارسالها بأسرع وقت ممكن لتستقصي بنفسها الظروف الفعلية وطريقة المعاملة للشعب في تلك المناطق من الارض الاردنية المحتلة حاليا من قبل اسرائيل . وعلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بالوكالة ، السيد عبد الرحمن عبد النبي ، والسكرتير العام للاتحاد ، تنفيذ القرار المذكور ، .

ومن الملاحظة ان هذا القرار يستخدم مصطلح ( الاراضي الاردنية ) ويخلو من اية اشارة الى ادانة اسرائيل .

وتشير القرارات التي اتخذت في الاجتماعات التالية الى أن لجنة التحقيق المذكورة في القرار لجأت الى تحقيقات هيئة الامم المتحدة ، ولم تنته الى اية ادانة لاسرائيل من اي نوع كان ، وغلبت الصيغ العامة والحيادية تماما على قرارات الاتحاد حتى مؤتمر روما لعام ١٩٧٢ .

وبعد مؤتمر روما ظهر شيء من التغير باتجاه التمييز بين المعتدي والمعتدى عليه في مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ( الدورة ١١٢ ) في جنيف ( ٢٠-٢٢ تشرين الاول ١٩٧٢ ) ، اي في اعقاب حرب تشرين مباشرة ، ثم تصاعد هذا التغير حتى بلغ قمته في مؤتمر لندن لعام ١٩٧٥ .

ويعتبر المؤتمر البرلماني الدولي الثاني والستون ( لندن ، ايلول ١٩٧٥ ) نقطة التحول الرئيسية في مقررات الاتحاد ومواقفه ، ففي هذا المؤتمر تمت الموافقة نهائيا على دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للمشاركة بصفة مراقب في مجالس الاتحاد ولجانه ومؤتمراته ، وتبين ان الاتحاد لا يستطيع ان يستمر في تجاهل المشكلة الفلسطينية ووجود الشعب العربي الفلسطيني . وبالطبع حين تتوافر مثل هذه القناعة تصبح النقاط الاخرى التفصيلية اقل أهمية ، ويصبح كذلك اختيار لهجة قوية او معتدلة في صياغة القرارات امرا تابعا للمناخ السياسي وطبيعة الداولات والاتفاقات داخل المؤتمر .

على ان الكلام على التدرج يجب الا يصرف النظر عن قصر المدة التي تم فيها التغيير ، فبين مؤتمري روما ١٩٧٢ ولندن ١٩٧٥ ليس هناك سوى ثلاث سنوات ومؤتمر واحد هو مؤتمر طوكيو . وفي خلال هذه المدة القصيرة حدث التغير الكبير . واذا كان هذا التغير يعود في جانب منه الى النشاط البرلماني العربي فانه يعود في الجانب الاكبر منه الى تغير الجو السياسي العالمي لصالح العرب بعد انكشاف العدوانية الاسرائيلية ، واتضح الوجود الفلسطيني في ساحة الصراع وكذلك على الساحة السياسية الدولية ، وصدور مقررات هيئة الامم المتحدة الواضحة في تأييد الحق العربي وادانة العدوان الصهيوني .